

المحاضرة الثالثة: مؤتمر برلين وآثاره السياسية على إفريقيا

على الرغم من أن الدول الأوروبية فرنسا وبريطانيا والبرتغال كانت في نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر قد حصلت على مصالح تجارية كبيرة في إفريقيا، وصارت تمارس نفوذا كبيرا في أنحاء متفرقة من إفريقيا إلا أن سيطرتها السياسية المباشرة كانت محدودة للغاية، ولم يكن أي رجل دولة عاقل منهم أن يقدم على تحمل تكاليف ضم تلك البقاع رسميا ومواجهة ما يترتب على ذلك من مخاطر.

ولكن هذا الموقف بدأ يتغير نتيجة لثلاث أحداث رئيسية وقعت ما بين 1876 و1880:

أولها هو ما أبداه الملك البلجيكي من اهتمام تجاه إفريقيا، والذي أسفر عن إنشاء الرابطة الدولية الإفريقية، أو ما تسمى بهيئة الكونغو، وثانيها هي تلك الأنشطة التي مارسها البرتغال ابتداء من عام 1876، فقد ضايقها أنها لم تُدعَ لحضور مؤتمر بروكسل إلا بعد تردد في الأمر، أدى بها بحلول عام 1880 عن ضم المناطق التي كان يسيطر عليها تجار برتغاليون في موزمبيق إلى التاج البرتغالي، وبذلك يعتبر التسابق على المستعمرات قد بدأ فعلا بالنسبة للبرتغاليين ابتداء من عام 1876.

أما العامل الثالث الذي ساعد على انطلاق التقسيم الفعلي لإفريقيا هي تلك النزعة التوسعية التي أصبحت سمة السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما بين 1879 و1880، وتجلت ذلك في اشتراكها في إحكام الرقابة الثنائية مع بريطانيا على مصر عام 1879، وإرسال 'دي برازا' إلى الكونغو والتصديق على معاهداته مع الزعيم المحلي 'ماكوكو' بالإضافة إلى إحياء مبادراتها الاستعمارية في كل من تونس ومدغشقر.

إن هذه التحركات من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية دلت دلالة واضحة على أن جميع الدول الأوروبية باتت مصممة على التوسع الاستعماري في إفريقيا.

تصاعد أزمة نهر الكونغو قبل انعقاد المؤتمر:

في أكتوبر 1883 نوقش موضوع الكونغو مرة أخرى بين بريطانيا والبرتغال خوفا من نشاط فرنسا المتزايد في المنطقة، وأفضى النقاش على منح البرتغال حق بسط نفوذها على المصب الجنوبي لنهر الكونغو، وعلى إثر هذا الاتفاق تم عقد مؤتمر بين فرنسا وألمانيا رغم عدائهما، وأفضى المؤتمر إلى معارضة ما اتفقت عليه البرتغال وبريطانيا، وساندتهما في ذلك كل من هولندا والوم أ، وتم إرسال معارضة من قبل بسمارك في 7 / 7 / 1884 إلى الخارجية البريطانية، كما طلب بسمارك من فرنسا أن تقف موقف المتشدد من بريطانيا تجاه القضية المصرية، واقترح توحيد الجهود لوضع قواعد عامة لتنظيم التجارة والملاحة في المناطق التي لم تدخل بعد في حوزة إحدى الدول الأوروبية.

مؤتمر برلين وانعكاساته على القارة الإفريقية

أدى تصاعد الخلاف بين القوى الاستعمارية الأوروبية على ممتلكات القارة الأفريقية إلى ضرورة إيجاد حل يرضي الجميع وينهي الخلافات والتحالفات التي حصلت بسبب مصالحهم في القارة، عليه دعا 'فون أتو بسمارك' معظم الدول الاستعمارية التي لها مصالح في القارة الأفريقية إلى عقد مؤتمر دولي يعقد في برلين ينهون من خلاله الخلافات ويقسمون القارة الأفريقية بطرق ودية تحافظ على مصالح كل دولة.

وعليه وافقت معظم الدول الأوروبية على حضور مؤتمر برلين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية، حيث اجتمعت في برلين 14 دولة وهي فرنسا، النمسا، المجر، ألمانيا، بلجيكا، الدنمارك، إيطاليا، هولندا، البرتغال، روسيا، إسبانيا، السويد، النرويج، بريطانيا، بالإضافة إلى الدولة العثمانية، الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تحضره أي دولة إفريقية، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 15 نوفمبر و 26 فيفري، وإذا ألقينا نظرة على الدول والقوى المشاركة في هذا المؤتمر نجد أن هناك خمس دول كان لها أكبر الأثر في مجريات الأمور داخل المؤتمر، وأعني بذلك فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا.

إن أهم ما خرج به المؤتمر من قرارات وهو قرار سلبي وتداعياته سينجر عنها الكثير من الانعكاسات هو ما يتعلق بالاحتلال الفعلي وشروطه، فعلى غرار الكثير من القضايا التي عولجت مثل قضية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر، أو القضاء التام على تجارة العبيد يبقى الأهم من ذلك هو أن مؤتمر برلين أعطى الضوء للمرور نحو تقسيم القارة واحتلالها احتلالاً فعلياً، فكان أول قرار أُتخذ في هذا الشأن هو الاحتلال الفعلي لمناطق النفوذ، ومعنى ذلك أن أي منطقة ساحلية كانت تحت سيطرة أي قوة أوروبية لابد أن تعلنها مستعمرة، ولتوسيع نفوذ القوى الاستعمارية نحو المناطق واحتلالها أقر المؤتمر في حقها قرار أكثر سخافة من الأول وهو احتلال المناطق الواقعة خلف مناطق النفوذ؛ أي يحق لأي قوة استعمارية اختلت جزء من الساحل يحق لها التوغل وضم المناطق التي تليها في الداخل.

ولتنفيذ هذا القرار الأخير وتقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية وبطرق ودية بينهم ألح المؤتمر على ضرورة عقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين القوى المتنافسة على أي بقعة من القارة الأفريقية، ولا تراعى في ذلك أدنى خصوصيات للمجتمعات الإفريقية أو حدود الممالك والدويلات التي كانت قائمة، وهذا البند يعد من أخطر البنود التي سترسّم الخريطة السياسية للدول الإفريقية التي هي عليها اليوم.

خلاصة:

إن مؤتمر برلين سواء في مناقشاته أو النتائج التي توصل إليها يعطي صورة واضحة للمصراعات المختلفة بين القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت، وخاصة ألمانيا وفرنسا،

وبريطانيا، ونجح المؤتمر أيضا في قيام دولة كبرى في أفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الإسمية مفتوحة لكل الدول الاستعمارية وبعيدة عن المناقشات الدولية.

المحاضرة الرابعة : الاستعمار المباشر للقارة الإفريقية بعد مؤتمر برلين:

قبل التوقيع على وثيقة برلين كانت القوى الأوروبية قد حصلت على مناطق نفوذ في إفريقيا بشتى الوسائل مثل الاستيطان، الاستكشاف، إنشاء المراكز التجارية، مستوطنات التبشير، وأما بعد المؤتمر فقد اصبح النفوذ الأوربي في إفريقيا عن طريق المعاهدات، ويعد ابراهم الاتفاقيات أهم أسلوب من أساليب تنفيذ تقسيم القارة الإفريقية على الورق بين الأوربيين، وعلى الواقع الإفريقي، وأخذت هذه المعاهدات شكلين، معاهدات بين الإفريقيين والاوربيين، واتفاقيات ثنائية أوربية أوربية.

1 معاهدات التقسيم الأوربية الإفريقية:

بعد التوقيع على وثيقة برلين 1884-1885 أصبح نفوذ الأقوى الأوربية الاستعمارية في القارة الإفريقية يستند إلى أسلوب الاتفاقيات والمعاهدات، وكان أول نوع من الاتفاقيات هي التي تنازل بمقتضاها بعض الملوك والزعماء عن ممالكهم لصالح القوى الأوربية بداعي الحماية مع الحفاظ على مكانة الملك وزعامته بين أهله، وهذا النوع من الاتفاقيات هو قليل مقارنة بالنوع الثاني من المعاهدات، ومن أبرزها بجد تلك الاتفاقية التي تمت بين ملك بوغندا في أوغندا الملك 'موانغا' مع الحاكم البريطاني 'فريدريك لوغارد' عام 1890، حيث قبل 'موانغا' بخضوع مملكة بوغندا للحماية البريطانية بشرط أن يحموه من جيرانه الأعداء خصوصا الجار الشمالي مملكة البانيورو، ويحافظوا على بقائه على رأس مملكته لكن تحت الحماية البريطانية، واستنادا لهذه الاتفاقية أعلنت بريطانيا حمايتها الرسمية على كامل بلاد أوغندا ابتداء من عام 1894 .

2 المعاهدات الأوربية الإفريقية:

يعتبر هذا النوع من المعاهدات هو الأخطر على القارة الإفريقية ومجتمعاتها؛ لأن تشكيل الدول الإفريقية وضبط حدودها الرسمية تمت بواسطة هذه المعاهدات، ولم يكن للأفارقة أي دور أو استشارة فيها بحث تم تجزئة القارة ورسم المعالم الكبرى للمستعمرات الإفريقية انطلاقا من مصالح الدول الأوربية في القارة وحسب قوة، وإمكانية أي دولة أوربية في القارة.

لقد كانت منطقة النفوذ في القارة الإفريقية تنشأ في أولى مراحلها بمقتضى اعلان من طرف واحد، ولم تكن تتحول إلى واقع ملموس إلا تم التسليم بها، أو لم تطعن فيها أي من

القوى الأوروبية الأخرى، بيد أن هذه المشكلات الإقليمية ونزاعات الحدود كانت تسوى آخر الأمر، ويصدق عليها بمقتضى اتفاقات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الامبريالية الناشطة في نفس المنطقة، وكانت حدود هذه التسويات الإقليمية تُعين قدر المستطاع بعض الحدود الطبيعية، أو بخطوط الطول ودوائر العرض إن لم توجد حدود طبيعية، ومن أبرز المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم القارة الإفريقية نجد:

المعاهدة الأنجلو-ألمانية، 1 نوفمبر 1886:

حددت هذه المعاهدة مناطق النفوذ التابعة لكل من بريطانيا وألمانيا في شرق إفريقيا، حيث وضعت زنجبار معظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، كما ضمنت لألمانيا نفوذها السياسي في شرق إفريقيا، وبالتحديد في منطقة تنجانيقا، وبذلك قسمت هذه المعاهدة الامبراطورية العمانية تقسيما فعليا في شرق إفريقيا، كما تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق بأن تعمل على عدم ضم الأراضي الواقعة خلف مناطق النفوذ الألمانية، وهي تقصد بذلك بلاد روندا وبورندي، ومن جهتها ألمانيا تعهدت كذلك بعم ضم الأراضي التي تقف خلف مناطق النفوذ البريطانية، وهي تقصد بذلك بلاد أوغندا والسودان.

وفي عام 1890 تم إبرام اتفاقية ثانية بين الطرفين عرفت باتفاقية 'هيليجولاند' Huligoland، وهذه الاتفاقية أنهت تقسيم شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات حيث سمحت لألمانيا ببسط بريطانيا على أوغندا، وحصلت ألمانيا على جزيرة هيليجولاند الواقعة في بحر الشمال بأوروبا (Sike, 1968, p. 304)، كما مكّنت الاتفاقية ألمانيا بتوسيع نفوذها في روندا وبورندي، وبذلك حطمت الحلم البريطاني الذي كان يرمي استعمار أفريقيا من القاهرة إلى الكاب (كاب تاون).

المعاهدة الأنجلو-إيطالية 1891:

حددت هذه الاتفاقية منطقة النفوذ البريطانية في أعالي النيل، ورسمت حدود دولة السودان بشكل تام، كما ضمنت الاتفاقية لإيطاليا نفوذها في اريتريا، ورسمت معالم البلاد هناك

المعاهدة البرتغالية الفرنسية 1886، المعاهدة البرتغالية الألمانية 1886، المعاهدة البرتغالية

البريطانية 1891:

رسمت هذه المعاهدات الثلاث معالم مستعمرات البرتغال في كل من أنغولا وموزنبيق، حيث عينت الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ ألمانيا مع البرتغال، وحددت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط القارة (روديسيا الجنوبية، ومالاوي).

المعاهدة البلجيكية البريطانية 1894: عينت هذه الاتفاقية حدود دولة الكونغو الحرة، بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا (الكونغو برازافيل والغابون) ووادي النيل.

اتفاقية ساي برووا 1890 واتفاقية النيجر 1898: أتمت هذه الاتفاقيتين تقسيم منطقة غرب أفريقيا برمتها بين فرنسا وبريطانيا، حيث عينت منطقة النفوذ البريطانية والتي خصت بلاد غمبيا داخل بلاد السنغال، بالإضافة إلى سيراليون، ساحل الذهب (غانا)، ونيجيريا، أما بقية المنطقة فقد آلت لصالح فرنسا حيث جزأتها إلى دويلات صغيرة ابتداء من موريتانيا في الشمال مرورا بالسنغال، غينيا، ساحل العاج، الطوغو، البنين، الكمرون، بالإضافة إلى المناطق الداخلية، مالي النيجر، التشاد، فولتا العليا، إفريقيا الوسطى.

وفي عام 1899 أبرمت اتفاقية أخرى بين فرنسا وبريطانيا حسمت المسألة المصرية بشكل تام.

صلح فيرينينغ 1902: أنهى هذا الصلح الحرب بين البوير وبريطانيا وكرس السيطرة الرسمية لبريطانيا ولو مؤقتا على إقليم جنوب أفريقيا وحدد الحدود السياسية لهذه المستعمرة، كما عينت بريطانيا مساحة مستعمرة لوزوتو داخل إقليم جنوب إفريقيا.

إن الملاحظ على مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين القوى الاستعمارية الأوروبية أنها لم تراعي أي خصوصية من خصوصيات المجتمعات الإفريقية ووضعت حدود سياسيا لمصالحها في القارة متنكرة بذلك إلى كل أشكال الكيانات السياسية التي كانت قائمة أو حتى الروابط المشتركة التي كانت تجمع عديد القبائل كاللغة والدين مثلا لذلك وبعد إتمام الغزو العسكري المباشر (1885-1904) للقارة وجدت شعوب القارة الأفريقية ممزقة إلى أكثر من بلد.

الغزو العسكري المباشر للدول الإفريقية 1885-1904:

بعدما تمكنت الدول الأوروبية من إبرام اتفاقيات ثنائية فيما بينها لجأ إلى غزو القارة عسكريا وبأسلوب مباشر، فقد تمكن الفرنسيون من احتلال الداومي (البنين) عام 1894، وساحل العاج، وغينيا، عام 1893، وفي أواخر التسعينيات أتموا غزوهم للغابون، وغزوا مراكزهم في شمال إفريقيا (المغرب الأقصى)، وغزو مدغشقر ونفوا الملكة 'رانافالونا' عام 1897 إلى الجزائر، وقضوا على المقاومة التي كان يقودها رابح بن فضل الله في بلاد التشاد عام 1900، وبسطوا نفوذهم على كل من النيجر، وإفريقيا الوسطى، وجزء من الكمرون، وكان 'دي برازا' قد وضع حجر اساس مستعمرة الكونغو، وفي الشرق احتلوا جيبوتي.

وبالمقابل كان الاحتلال البريطاني في إفريقيا قد اوشك على نهايته مع بداية القرن العشرين، فقد اتحلت كل من غمبيا ونيجيريا وساحل الذهب بصفة رسمية عام 1901، أما في شمال إفريقيا فقد أحكمت قبضتها على مصر عام 1896 والسودان عام 1898، وتم إعلان الحماية الرسمية على زنجبار عام 1890، اوغندا 1894، وكينيا 1900.

وفي وسط إفريقيا وجنوبها فقد فرضت سيطرتها على كل الأراضي التي وصلها سيسيل رودس (شركة جنوب إفريقيا البريطانية)، والتي تمثلت في روديسيا الجنوبية 1897، وروديسيا الشمالية 1901، ونياسلاند (مالاوي) 1891م، كما فرضت سيطرتها على جنوب إفريقيا سنة 1902.

أما ألمانيا فقد تأخرت سيطرتها نوعا ما مقارنة بفرنسا وبريطانيا، وذلك نتيجة ردود الفعل القوية التي عرفتها شعوب المناطق التي غزتها ابتداء من بلاد التوغو التي استولوا عليها عام 1898، والكاميرون 1902، وفي شرق إفريقيا تعرضت ألمانيا إلى مقاومة شرسة دامت ما بين 1888 و1907 كانت أبرزها مقاومة المايجي ماجي 1905-1907، ومقاومة الواهيهي 1889-1898، كما سيطرت على روندا، وبورندي، وناميبيا.

أما إيطاليا فقد كانت أقل حظا مقارنة بالدول الأوربية الأخرى، ففي عام 1883 استطاعت احتلال جزء من إريتريا، كما استولت على الساحل الشرقي للصومال 1886، ولم تنجح في احتلال إثيوبيا 1896، حيث منيت بهزيمة نكراء في معركة عدوة، وفي شمال إفريقيا احتلت ليبيا عام 1901.

أما البرتغال فكانت قبل نهاية القرن التاسع عشر قد سيطرت على الموزمبيق وأنغولا، ومع بداية القرن العشرين بسطت نفوذها بشكل رسمي على غينيا بيساو، وساوتومي وبرانسيب، في حين كانت بلجيكا قد بسطت نفوذها بعد مؤتمر برلين على دولة الكونغو الحرة (الكونغو كينشاسا)، ومن جهتها إسبانيا اكتفت بسبته ومليلة بالمغرب الأقصى إلى جانب غينيا الاستوائية، وبذلك فإنه بحلول عام 1914 لم يكن قد بقي في إفريقيا من دول مستقلة سوى ليبيريا وإثيوبيا.

التغير الحاصل في الخريطة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانهزام دول المحور في الحرب وعلى رأسها ألمانيا التي تعتبر ذات نفوذ كبير في إفريقيا جردت مباشرة بعد مؤتمر باريس 1919 من جميع ممتلكاتها في القارة الإفريقية التي تتمثل في كل من تنجانيقا، روندا، بورندي، التوغو، الكمرون، ناميبيا، منحت هذه الدول إلى كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في إطار الانتداب الذي استحدثته عصبة الأمم، حيث تم تقسيمها على النحو التالي:

بريطانيا تحصلت على تنجانيقا وناميبيا، فرنسا تحصلت على التوغو والكاميرون، بلجيكا تحصلت على روندا وبورندي، وبذلك نستنتج أن الحرب العالمية الأولى كانت نتائجها سلبية على ألمانيا، وعلى الأفارقة في نفس الوقت، بحيث ضاعت مصالح ألمانيا في إفريقيا كلها، ووضع الأفارقة لم يتغير بحيث بقي على حاله فقط تغير اسم الدولة المُستعمِرة، ونوع الاستعمار المطبق في المنطقة.